١٠/١٠/١٩٩٠). وأضاف بارنياع: «الحقيقة هي ان العرب هم المذنبون، لكن اسرائيل تتحمّل المسؤولية. الّا ان مسؤولي الدعاية عندنا لا يميّزون بين الامرين... بينما العالم لديه فهم معيّن بالنسبة الى قواعد اللعبة في ظل انتفاضة شعبية. فمهمة العرب هي خرق النظام. ومهمة اسرائيل هي فرضه بأقل قدر من الخسائر في الارواح» (**المصدر نفسه**).

وانعكس هذا المنحى لناحية التنصّل من المسؤولية عن المجزرة والقائها على عاتق الفلسطينيين في ردود فعل العديد من القوى السياسية الاسرائيلية. وبرز اتجاه واضح، في تلك الردود، يدعو الى تشديد العقوبات والاجراءات القمعية ضد الفلسطينيين. فقد طالب القائم بأعمال رئيسة كتلة الليكود في الكنيست، يهوشع ماتسا، باستخدام اجراءات وعقوبات شديدة لقمع ما سماه بـ «الارهاب العربي»، بما في ذلك سحب بطاقات الهوية الاسرائيلية من المشاركين في «أعمال الشغب» من بين الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الاسرائيلية. واقترح ماتسا توسيع نطاق عمليات الطرد الى الخارج. وطالبت كتلة المفدال، بدورها، بطرد من سمّتهم بـ «زعماء المحرّضين» الذين تسبّبوا في «الاضطرابات» كاجراء رادع ووقائي (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠).

أما كتلة هتحياه، فطالبت، على لسان نائبة وزير العلوم والطاقة، غيئولاه كوهين، باغلاق الحرم الشريف لمدة بضعة اسابيع، وباجراء تفتيش دقيق وأساسي فيه، بحثاً عن الاسلحة النارية، وغير النارية. كذلك طالبت باحداث تغيير في الانظمة المرعية حتى الآن، بالنسبة الى ادارة الاماكن المقدسة، وبانتهاج سياسة جديدة ازاءها تؤكد السيطرة الاسرائيلية على تلك الاماكن من خلال السماح باقامة كنيس في منطقة الحرم الشريف، لتمكين اليهود من الصلاة فيه. وانتقدت كتلة موليدت اليمينية، المؤيدة للحكومة دون المشاركة في الائتلاف، سياسة حكومة شامير، وقالت ان «احداث حائط المبكى» هي نتاج مباشر لضعف سياسة الحكومة التي لا تتصرف على أساس انها صاحبة السيادة على الاماكن المقدسة. ودعت موليدت الى طرد من سمّتهم بـ «زعماء الشغب» (**المصدر نفسه**).

وقال وزير العلوم والطاقة، يوفال نئمان، منتقداً تصرّف الشرطة في احداث الحرم الشريف: «ما كان يجب اخلاء ساحة حائط المبكى من المصلّين اليهود، بل اخلاء ساحة جبل الهيكل [الحرم الشريف] من العرب. لقد حان الوقت لكي نفتح جبل الهيكل للمصلّين اليهود الذين يرغبون في أداء الصلاة هناك». وأعلن نئمان عن انه سوف يطالب، في جلسات الحكومة المقبلة، باعادة النظر في الترتيبات المعول بها في الحرم الشريف، لناحية موضوع السيطرة عليه. كذلك طالب بطرد فيصل الحسيني (**المصدر نفسه**).

وقال وزير الزراعة وزعيم كتلة تسوميت اليمينية، رفائيل ايتان، انه سوف يطالب بتغيير الترتيبات والانظمة التي وضعت في العام ١٩٦٧، والتي أبقت الحرم الشريف تحت ادارة رجال الوقف الاسلامي، «لأنه من غير المقبول ان تكون هناك منطقة من أراضي دولة اسرائيل لا تطبق فيها القوانين والانظمة المعمول بها في بقية المناطق» (**المصدر نفسه**).

أمّا ردود فعل احزاب المعارضة، فتباينت بين الاعراب عن القلق الخطير من الاحداث في الحرم الشريف والمطالبة بضبط النفس وعدم التصعيد (حزب العمل) وبين تحميل قوى اليمين المسؤولية المباشرة عن تلك الاحداث (كتلة راتس) والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في ملابسات ما جرى (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله